### ناقشت تحسين الكهرباء والمياه والخطة الزراعية للموسم الشتوي القادم

# الحكومة توافق على اعتبار معاهد إعداد المدرسين التي سيتم افتتاحها في العام الدراسي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ ملتزمة بتعيين الخريجين

| هناء غانم

ناقش مجلس الوزراء العديد من القضايا الاقتصادية والخدمية خلال الجلسة الأسبوعية التي عقدت أمس وأكد خلالها على أهمية وضع خطة متكاملة لإعادة النشاط الاقتصادي والزراعي إلى الأرياف وتحسين الواقع الخدمي من مياه وكهرباء ونقل إضافة إلى التوسع بمشاريع التنمية الريفية وتقديم التسهيلات والقروض الميسرة لإنشاء مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر بما يضمن إعادة الاستقرار السكاني الاقتصادي والاجتماعي إلى هذه المناطق وتأمين مصادر دخل إضافية للأهالي.

وشدد المجلس في جلسته التي عقدت برئاسة المهندس حسين عرنوس على أهمية التواصل المستمر مع المستثمرين داخل وخارج المدن والمناطق الصناعية وزيادة الاهتمام بالمستثمرين لجهة تقديم التسهيلات والاستماع إلى مشكلاتهم وتقديم الحلول التي تضمن انسياب العملية الإنتاجية إضافة إلى متابعة واقع الخدمات في هذه المدن وتتبع تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة في المدن الصناعية ووضعها بالخدمة ضمن البرامج الزمنية المحددة.

وناقش المجلس احتياجات الخطة الزراعية للموسم الشتوي القادم وأكد أولوية تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي من البذار والأسمدة والمحروقات والأعلاف اللازمة للثروة الحيوانية وشدد على توسيع دور القطاع الخاص الزراعي في تنفيذ الخطط والبرامج الزراعية.

**طباع لـ«الوطن»: طلاب الجامعات لترميم النقص للمدرسين**

وفي سياق آخر طلب من الوزارات المعنية التشدد بالإجراءات التي تضمن الصحة العامة والسلامة من خلال التأكيد على النظافة والوقاية ومعالجة الحالات المرضية بالسرعة الممكنة.

ولفت المهندس عرنوس إلى أهمية متابعة المشاريع والبرامج الخدمية والتنموية والاستثمارية المتعلقة بعمل كل وزارة والتي تنعكس بشكل مباشر وإيجابي على العملية الإنتاجية وتطوير آليات العمل وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين في جميع المناطق مشيراً إلى ضرورة الإسراع بإنجاز جامعة طرطوس والاستمرار بإعادة الصوامع المتضررة إلى الخدمة وفق برنامج زمني محدد.

وقدمت الدكتور سلام سفاف وزيرة التنمية الإدارية مذكرة حول أعداد المسرحين المفرزين للجهات العامة موضحة أن عدد المباشرين بلغ ١٤١٤٤ مسرحاً في حين يستكمل ٣٦٣٢ مسرحاً أوراقهم إضافة إلى ٦ آلاف تتم متابعة أوضاعهم وجدد المجلس التأكيد على أن تعيين المسرحين وتأمين التمويل اللازم لتعيينهم يشكل أولوية في عمل الحكومة.

ووافق المجلس على طلب وزارة التربية اعتبار معاهد إعداد المدرسين التي سيتم افتتاحها في العام الدراسي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ ملتزمة بتعيين الخريجين وفق المحافظة التي درس فيها الخريج وفق الضوابط والمعايير ذات الصلة وشدد المجلس على ضرورة دراسة الاحتياج المكاني من الكوادر التدريسية في كل منطقة والالتزام بتطبيق القرار في المناطق خارج مراكز المحافظات حصراً وذلك بهدف ترميم النقص بالكوادر التدريسية في تلك المناطق.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد وزير التربية دارم طباع أن الالتزام بتعيين طلاب خريجي معاهد إعداد المدرسين سيكون وفق المحافظة التي درس فيها الطالب منوهاً بأهمية هذا القرار المهم والضروري مع الإشارة إلى أهمية أخذ احتياجات كل منطقة من المدرسين موضحاً أنه سيتم تعيين الطلاب الدارسين في الجامعات كلاً حسب اختصاصه كوكلاء في المدارس لترميم النقص.

وفي الجانب التشريعي ناقش المجلس مشروع الصك التشريعي الخاص بتشجيع الشركات لتصبح شركات مساهمة مغفلة عامة كما ناقش مشروع الصك التشريعي المتضمن إضافة فقرة إلى المادة ٢٨ من قانون الأحوال المدنية رقم ١٣ لعام ٢٠٢١.

### ٣٦,٤ مليار ليرة أقساط و٣٠,٥ ملياراً تعويضات

# ٦ مليارات ليرة مرابح «السورية للتأمين» في النصف الأول من العام الحالي و٨٦ بالمئة من تعويضاتها في قطاع التأمين الصحي

| عبد الهادي شباط

كشفت البيانات المالية في مؤسسة التأمين (السورية) والتي حصلت «الوطن» على نسخة منها أن إجمالي البدلات (الأقساط) من مختلف فروع التأمين تجاوز ٣٦,٤ مليار ليرة قابلها نحو٣٠,٥ مليار ليرة تعويضات.

وفي مقارنة لهذه البيانات مع البيانات المماثلة في العام الماضي (٢٠٢١) نجد أن بدلات المؤسسة ارتفعت بحدود ٩ مليارات ليرة في حين تجاوزت قيم التعويضات للضعف (١٦,٥) مليار ليرة، وفي حال احتساب ربح النشاط التشغيلي بناء على الفرق بين البدلات والتعويضات ستكون المؤسسة قد حققت أرباحاً (تشغيلية) بحدود ٦ مليارات ليرة خلال النصف الأول من العام الجاري (٢٠٢٢).

وتظهر البيانات أن معظم البدلات تركزت في التأمين الصحي بواقع ١٦,٩ مليار ليرة والتأمين الإلزامي بواقع ٧,٤ مليارات ليرة وقطاع تأمين السيارات التكميلي ٤,١ مليارات ليرة وتأمين النقل ٢,٣ مليار ليرة والتأمين على الأعمال الهندسية ٢,١ مليار ليرة والتأمين على الحريق ٢,٢ مليار ليرة في حين تنخفض البدلات في التأمين الشخصي إلى ١٢,٨ مليون ليرة وتأمين المسؤولية المدنية ٢,٨ مليون ليرة والتأمين ضد السرقة ٩٦٦ مليون ليرة وتأمين حماية الأسرة ٢,٣ مليون ليرة والتأمين على الحياة ١٥١ مليون ليرة.

بينما تركزت التعويضات معظمها في فرع التأمين الصحي بواقع ٢٦,٥ مليار ليرة وهو ما يعادل نحو٨٦,٨ بالمئة من إجمالي تعويضات المؤسسة تلاه فرع السيارات التكميلي بواقع ٣,٩ مليارات ليرة.

وكانت المؤسسة قد بينت أنه سيتم استثمار جزء من الاحتياطيات الفنية للمؤسسة عن طريق ربط ودائع استثمارية (قصيرة أو طويلة الأجل) في المصارف العاملة على التوازي مع طرح موضوع فتح سقف الودائع للمؤسسة لدى المصارف العامة، إضافة للتوجه نحو استثمار الأصول التي تعود للمؤسسة من أبنية طابقية وغيرها وتخصيص جزء من العائدات الاستثمارية لذلك في دعم ملف التأمين الصحي، وتحقيق نسبة مئوية لجميع العاملين بحيث توزع سنوياً.

وعلى مستوى تنفيذ الخطة الاستثمارية، استطاعت المؤسسة التغلب على العديد من القضايا التي كانت متعثرة ومنها بعض العقود مثل عقد التجهيزات الحاسوبية الخاص في إنجاز ومتابعة أتمتة أعمال المؤسسة، وهو ما أسهم في رفع معدلات إنجاز الخطة لدى مؤسسة التأمين السورية.

وتركز معظم التوضيحات التي تصدر عن مؤسسة التأمين (السورية) بأن المؤسسة استطاعت حمل ملف التأمين الصحي خلال السنوات السابقة رغم الظروف الصعبة التي مرت على البلد، وهو ما يشير لحجم وأهمية الدور الذي تعمل عليه الحكومة وهناك نقاشات جارية بالتعاون مع بعض الجهات العامة لتطوير منظومة عمل التأمين الصحي وتشكيل إطار ومرجعية تشريعية أكثر وضوحاً تسهم في تأمين حالة أفضل من التأمين الصحي وجودة الخدمات المقدمة للمواطن، وآليات عمل تحد من حالات سوء الاستخدام التي تعمل المؤسسة مع شركائها في قطاع التأمين لضبط هذه الظاهرة والحد منها، حيث عادة ما يشترك في حالات سوء الاستخدام مزودو الخدمة وخاصة الصيدلاني وفق الكثير من الصيغ منها العمل على استبدال الأدوية الواردة في الوصفة الطبية من الطبي المعتمد.

وفي ملف التأمين الزراعي ترى المؤسسة أنه لابد من توسيع محفظة تمويل التأمين الزراعي إضافة للعديد من الدراسات التي تبحثها المؤسسة حول التوسع في العمل التأميني وتطوير وتحديث آلياته وأساليبه بالاستناد إلى زياد الوعي والثقافة التأمينية لدى المواطن.



### عمليات بيع عبر الـ«فيسبوك» بأدنى مقومات الرقابة

# وزارة التجارة الداخلية لـ«الوطن»: لا نستطيع الضبط إلا بشكوى وعدد الشكاوى لا تتجاوز أصابع اليد

| جلنار العلي

صفحاتٌ كثيرة على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» مخصصة لبيع مواد مختلفة كالسلع الغذائية والتموينية أو المنظفات والألبسة وتصل أيضاً إلى بيع أجهزة كهربائية وتجهيزات للأثاث المنزلي، تغري المستهلك من خلال عرض أجود أنواع البضائع بأسعار منافسة للسوق، كعرض أثاث غرفة صالون بسعر ٩٠٠ ألف ليرة فقط، أو جاكيت شتوي بسعر ٨٠ ألف ليرة، أي بأسعار لا تتجاوز ٥٠ بالمئة من سعرها في السوق، والدافع دائماً واحد وفق ما ذكرت عدة شابات، لأنها أقل سعراً من الأسواق.

في هذا السياق، اعتبر مصدر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في تصريح لـ«الوطن» أن المرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٢١ نظم التجارة الإلكترونية من خلال عدة مواد، إذ ذكرت المادة رقم ٣٠ من المرسوم أنه يحظر الإعلان أو الترويج بأي وسيلة كانت، لمواد أو منتجات أو سلع مقلّدة أو تحمل رموزاً أو أشكالاً أو مواصفات غير مطابقة للواقع، والتي من شأنها أن تؤدي إلى غش أو خداع المستهلك فيما يتعلق بجودة المواد أو المنتجات أو السلع وتركيبها وصفاتها الجوهرية وصنفها ونوعها وكميتها وطريقة صنعها واستعمالها ومنشئها وتاريخ إنتاجها وعلاماتها التجارية، مضيفاً: «كما حددت المادة ٥٢ منه العقوبات الموجبة لذلك، إذ يعاقب بالحبس سنة على الأقل وبغرامة مليون ليرة كل من خدع المتعاقد معه في المواد أو المنتجات أو السلع بأي وسيلة كانت، وتسليمها خلافاً لما تم التعاقد عليه من حيث العدد أو المقياس أو المقياس أو الكيل أو الوزن أو الطاقة أو العيار أو النوع أو الأصل أو المصدر أو الجودة».

وأشار المصدر إلى أنه منذ فترة قريبة تم ضبط إحدى الشركات التي تعمل عبر الإنترنت بناء على شكوى، نتيجة بيعها مواد مجهولة المصدر وذلك بناء على المرسوم، لافتاً إلى أنه في حال وردت شكوى على أحد الأشخاص الذين يبيعون عبر الإنترنت وهو في مكان مجهول يتم التوجه له بالتعاون مع وزارة الاتصالات للتعرف على العنوان عن طريق صفحة الـ«فيسبوك» أو رقم الهاتف، فيتم تحويله إلى وزارة الداخلية لتحوله بدورها إلى القضاء ليبت القاضي بأمره، مضيفاً: «ولكن حتماً يجب أن يكون هناك شكوى مرفقة بالمادة ليتم ضبطها أنها مخالفة للمواصفات أو مجهولة المصدر أو فاسدة»، مشيراً إلى أن عدد الشكاوى منذ إصدار المرسوم لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة.

من جانبه رأى أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حبزة في تصريح لـ«الوطن» أن التوجه نحو التسوق الإلكتروني جاء نتيجة الفرق السعري بين المواد المعروضة على صفحات الـ«فيسبوك» وتلك الموجودة في الأسواق، إضافة إلى بعض المغريات والإعلانات التي قد تكون كاذبة في ضوء انخفاض القدرة الشرائية ما يدفع المواطن إلى الشراء بغض النظر عن الجودة، مشيراً إلى أنه يجب معاملة هذه المواد كما لو أنها موجودة في الأسواق، وذلك نظراً لكون بعضها مجهولة المنشأ ومن دون فواتير رسمية أو بيان تكلفة.

**جمعية حماية المستهلك لـ«الوطن»: نطالب بمراقبة هذا النشاط رغم أنه جديد على التموين**

**رمضان: تسهيل إجراءات شرعنة هذه التجارة سيشجع الكثير على الترخيص والعمل بشكل نظامي**

وتابع: «إلى الآن لم تفعل الرقابة التموينية، وما زال اهتمام الجهات الحكومية الرقابية منصباً على الأسواق فقط، إذ يجب التأكيد على ما ورد في المرسوم رقم ٨ بما يخص التسوق الإلكتروني، والإسراع بالتحول الرقمي وشرعنة التجارة الإلكترونية بشروط ومعايير أفضل من الموجودة حالياً».

وطالب حبزة باسم الجمعية بتفريغ بعض العاملين المدربين في الوزارة لمراقبة هذا العمل على الرغم من صعوبته، نتيجة عدم سهولة حصر صفحات التسويق الكثيرة، لافتاً إلى أن ظاهرة التسوق الإلكتروني جديدة على الوزارة، لذا سيكون هناك الكثير من الثغرات وستكون الرقابة عليه ضعيفة وسيتم الاعتماد عبر الشكاوى، لذا يجب أن يكون المستهلك حذراً فيما يشتريه.

أما خبيرة التسويق الإلكتروني والأستاذة في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتورة ريم رمضان فأعادت في تصريح لـ«الوطن» الانتشار الكبير للتجارة الإلكترونية إلى عدة أسباب أولها الانتشار الكبير للتكنولوجيا حيث أصبح الجيل الجديد يتقبل أي شيء فيها بسبب قربه منها، إضافة إلى غلاء الإيجارات والموافقات المعقدة التي يحتاجها السجل التجاري، فتكون صفحة الـ«فيسبوك» بمنزلة متجر مجاني معفى من الضرائب والجمارك والقيود المفروضة على المحلات.

واعتبرت رمضان أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لم تستطع ضبط هذا النوع من التجارة، وخاصة أنها اشترطت التقديم على سجل تجاري لشرعنتها، وهذا يتطلب الكثير من الإجراءات المعقدة والروتينية، معتقدة أنه لو تم تسهيل هذه العملية وتشجيعها لتقدم الكثير من المواطنين للترخيص والعمل بشكل نظامي، مشيرة إلى أن أحد أبرز سلبيات هذه النوع من التجارة هو تعرض المستهلك للوقوع في الغش.

### النظارات.. السوق المخفية!!

# نظارة بمليون ليرة في المالكي والطبي بحسب منطقة المحل

## مستورد لـ«الوطن»: معظم البضائع الخاصة بالبصريات تأتي من الصين

| إيمى غسان

سوق البصريات، سوق بلا حسيب ولا رقيب، أرباح تتعدى المئات بالمئة، ويعمل أصحاب هذه المهنة وكأنهم أصحاب تجارة مخفية، إذ من النادر أن نسمع أي حديث عنها، أو عن رقابتها، أو عن أسعارها، حتى إننا من النادر أن نسمع أنه تم مخالفة محل بصريات، ويبدو أن هذا ما أتاح لأصحابها البيع وفق ما يشتهون، ما يشتهون حرفياً، فتجد تفاوت الأسعار بينها مخيفاً، وأسعار بعضها يتجاوز الاستيعاب في بلد يعاني الناس فيه ما يعانون مثل سورية.

وإن كان من الطبيعي أن تختلف أسعار السلع بحسب جودتها ومصدرها، فمن غير الطبيعي أن تجد السلعة نفسها تماماً شكلاً ومضموناً، مع فرق سعر كبير لمجرد أن أحد المحال قرر أن يصنفها بخانة «الأصلية» أو «أوريجينال» والأخرى الأقل سعراً هي تقليد « كوبي»، وإن اعتبر أحد ما أن النظارات الشمسية رفاهية، فماذا عن النظارات الطبية التي هي حاجة صحية ملحة لأصحابها؟

«الوطن» قامت بجولة على بعض محال البصريات في أكثر من سوق من أسواق دمشق، فرصدت أسعاراً متفاوتةً جداً، وسجل أرخص إطار نظارات طبية سعر ٣٠٠٠٠ ليرة، يضاف إليها ما يتراوح بين ١٠ آلاف و٣٠ ألف ليرة سعر عدسات، وذلك في سوق النظارات قرب قلعة دمشق الذي يعتبر سوقاً للجملة، ليرتفع الحد الأدنى للسعر إلى ٨٠٠٠٠ ليرة في أسواق (الحمرا وعرنوس)، ولتصل في أسواق الشعلان إلى ١٢٠٠٠٠ ليرة. أما الأغلى فقد رُصدت في أحد محال المالكي، حيث تراوح سعر النظارة الطبية مع العدسات بين ٣٠٠ و٥٠٠ ألف ليرة، ووصل سعر نظارة شمسية إلى مليون ليرة، مبررين هذا الغلاء بأن النظارة من الماركات العالمية وهي أصلية وليست تقليداً.

«الوطن» تواصلت مع سيدة تجهز لافتتاح محل بصريات، فأفادت بأنها تواصلت مع تجار الجملة، ومن الأسعار التي حصلت عليها مثلاً: إطار ١٨ ألف ليرة وهو الأرخص «صيني نخب ثالث»، عدسات بين ٧ آلاف و١٠ آلاف، وعند سؤالها عن المرابح ونسبتها، أوضحت أنها ومن خلال التجهيز والتواصل والاطلاع، تبين أن لا سقف محدداً للأرباح، وكل محل يضع أسعاره التي تناسب نوعية زبائنه وتكاليف افتتاح المحل وتخديمه بحسب المنطقة التي يفتتح فيها، وأن بإمكانها تسعير النظارة للزبون بأي سعر ترتئيه وقد يتجاوز خمسمئة بالمئة، أما الترخيص، فيتم الحصول عليه من وزارة الصحة بموجب شهادة من معهد العلوم البصرية.

**صاحبة محل: لا سقف محدداً للأرباح وكل محل يضع أسعاره التي تناسب نوعية زبائنه**

واستطاعت «الوطن» التواصل مع أحد الموردين فبيّن أن معظم البضائع التي تختص بمجال البصريات من نظارات طبية وشمسية وعدسات بلاستيكية وعدسات لاصقة يتم استيرادها من الصين، وأن الماركات العالمية التي تصل إلى الباعة بأغلبيتها العظمى هي صينية أو من أحد البلدان الآسيوية وهي تقليد «كوبي» وليست أوروبية أو أميركية كما يدعون.

من جهته، بيّن مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نضال مقصود لـ«الوطن» طريقة تسعير النظارات موضحاً أن تسعيرها يتم مكانياً وفق نسب الأرباح المحددة، حيث يقوم المستورد بتقديم بيان تكاليف لمديرية التجارة التي يتبع لها فتقوم بتدقيقها والاحتفاظ بها، ويتم البيع على أساسها.

رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز المعقالي قال إنهم تلقوا عدة شكاوى بخصوص محال البصريات، وبيّن أن الجمعية لاحظت فروقاً كبيرة في الأسعار بين المحال، وأنهم ينقلون هذه الشكوى لوزارة التموين بعد سحب العينات ومقارنتها مع شهادات المنشأ وتتم المطابقة بالأسعار، وأكد أن الفوضى تعم السوق بما يخص الأسعار وأنهم مستعدون لتلقي أي شكوى.

ليبقى السؤال من يضمن للزبون أن ما يشتريه بمئات الآلاف على أنه ماركة أوروبية أو أميركية وليس صيني المنشأ، وفي حال أنها فعلاً أصلية فكيف وصلت إلى الأسواق؟